الأمم المتحدة

A/74/935–S/2020/645

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 July 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 62 من جدول الأعمال
بناء السلام والحفاظ عليه

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 2 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

وفقا لاختصاصات استعراض هيكل بناء السلام لعام 2020[1]، التي اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أود أن أشاطر الجمعية العامة ومجلس الأمن العناصرَ الرئيسية التي انبثقت عن سلسلة من المشاورات التي عقدتها لجنة بناء السلام والتي كانت مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني والخبراء المستقلين، وذلك بغية المساهمة في المرحلة الرسمية للاستعراض. وعلى أساس الأولويات الحاسمة لبناء السلام في تواصل اللجنة الذي خص بلدانا بعينها وتواصلها الإقليمي والمواضيعي منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، واستنادا إلى أولوية تولّي زمام المبادرة على الصعيد الوطني في عمليات بناء السلام، بحيث تتقاسم الحكومات وسائر الجهات المعنية الوطنية المسؤولية عن بناء السلام والحفاظ عليه على نطاق واسع، ركزت المشاورات على بناء السلام في سياقات الأمم المتحدة الانتقالية، ودور المرأة في بناء السلام وأهمية بناء المؤسسات، والمشاركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتمويل والشراكات من أجل بناء السلام، مع الأخذ في الحسبان أيضا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تشهد تطورا سريعا، وتبعاتها على بناء السلام. ونظرا لتفشي جائحة كوفيد-19، فقد أُجريت غالبية المشاورات إلكترونيا[2].

(1) https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/suggested_tors_for_the_2020_review_-_final1.pdf.

(2) https://www.un.org/peacebuilding/content/pbc-meetings-2020-review-0.

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقديم الدعم الفعال في سياقات الأمم المتحدة الانتقالية

مجالات إحراز التقدم

منذ عام 2016، زادت الأمم المتحدة دعمها للتخطيط والقيادة وتوفير الموارد للعمليات الانتقالية من خلال ما يلي: (أ) الإصلاحات الحديثة التي تجريها الأمم المتحدة، والتي تساعد المنظمة على الاستجابة بطرق أكثر ملاءمة واتساقا لأولويات الانتقال وتحدياته؛ (ب) المشروع المعني بالعمليات الانتقالية المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق التنمية، وهو المشروع الذي حسَّن التعاون الشامل لجميع الركائز في السياقات الانتقالية؛ (ج) الأمر التوجيهي الصادر عن الأمين العام في عام 2019 بشأن التخطيط فيما يتعلق بوضع عمليات انتقالية متجانسة ومتسقة على نطاق المنظومة ككل. وقد وضعت الأمم المتحدة أيضا نُهجا جديدة لدعم أولويات بناء السلام في السياقات الانتقالية، بوسائل تشمل أنشطة بناء السلام التي تدعمها عمليات حفظ السلام، متى صدر لها تكليف بذلك، بالشراكة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الفاعلة الأخرى، وفتح نافذة جديدة لصندوق بناء السلام للعمليات الانتقالية[3]. ففي دارفور، على سبيل المثال، تقوم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الدولية والوطنية، بدعم مهام الاتصال في الولايات في مجالات سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وسبل عيش النازحين، وتقديم الخدمات الفورية للنازحين.

وقد طلب مجلس الأمن أن تسترشد العمليات الانتقالية باستراتيجيات خروج يُتولى زمام المبادرة فيها وطنيا، وبخطط واسعة النطاق لبناء السلام، على غرار ما تم مؤخرا في المراحل الانتقالية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وقد أسدت لجنة بناء السلام المشورةَ إلى المجلس وساعدت في حشد الدعم والموارد الدولية بشأن الأولويات الوطنية لبناء السلام، قبل المراحل الانتقالية وأثناءها وبعدها، كما اتضح مؤخرا في دعمها للمرحلتين الانتقاليتين في سيراليون وليبريا. فعلى سبيل المثال، أتاحت اللجنة منبرا لمناقشة قدرات فريق الأمم المتحدة القطري على دعم أولويات بناء السلام في ليبريا في أعقاب خفض بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وساهمت في إنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لليبريا من أجل المساعدة في دعم العملية الانتقالية. وتقدم اللجنة أيضا الدعم بشكل أكثر نشاطا لإشراك النساء والشباب في الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، كما قوم بجهود الدعوة لإشراك النساء والشباب بشكل مجد في جهود بناء السلام خلال المراحل الانتقالية.

التحديات القائمة

في غياب التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به، لا تزال البلدان تواجه خطر السقوط الحتمي في "هاوية تمويلية" حيث ينخفض تمويل بناء السلام بالضبط في الوقت الذي تضطلع فيه السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية بمسؤوليات متزايدة في مجال الأمن وبناء السلام. وقد يزداد هذا الأمر تعقيدا في حال عدم إتاحة الموارد الكافية للأنشطة المتصلة ببناء السلام التي تنفذها عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، حيثما صدر لها تكليف بذلك. وفي كثير من الحالات، لا تزال الحاجة تدعو إلى تحسين التنسيق

(3) في عام 2019، كانت 30 في المائة من استثمارات صندوق بناء السلام في سياقات انتقالية، بما في ذلك في السودان وغينيا – بيساو وكوت ديفوار وليبريا وهايتي، حيث ساهمت في مواصلة التصدي لتحديات بناء السلام والتنمية.

بين جميع أطراف المجتمع الدولي عند تقديم الدعم للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي كثير من الأحيان، لا تؤخذ في الاعتبار على نحو سليم مخاطر الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي وأولويات التنمية عند إجراء عمليات تقييم المخاطر الأمنية.

ولا تكون الشراكات بين الجهات الفاعلة الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمؤسسات المالية الدولية قوية على الدوام بما يكفي لمواصلة الدعم السياسي والمالي لجهود بناء السلام الوطنية. ولا تشارك الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، ولا سيما النساء والشباب، على نحو مجد في تحديد الأولويات الوطنية لبناء السلام والنهوض بها. ولا يؤخذ في الاعتبار دائما على النحو الواجب استعداد المؤسسات الأمنية الوطنية لاستلام المسؤوليات الأمنية من البعثات. وكثيرا ما يعني خفض بعثات حفظ السلام الكبيرة إغلاق المكاتب الميدانية في المجتمعات المحلية الضعيفة الموجود على هوامش المراكز، حيث يكون مقر معظم أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في العواصم أو في المراكز السكانية الكبرى في الأقاليم. وإبان المراحل الانتقالية، يمكن أن تزداد ثغرات الحماية والتحديات التي يواجهها المدنيون تفاقما.

التوصيات

ينبغي أن يظل تولي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني، مع مراعاة أهمية كفالة تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع، في صميم كل الجهود الرامية إلى دعم عمليات الأمم المتحدة الانتقالية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز على إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية لتعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية. ومن الضروري أن يجرى التحليل والتخطيط على نحو مشترك وأن يكون التنفيذ متسقا، مع تكامل بناء السلام في جميع مراحل عمل الأمم المتحدة في أي بلد. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى إطار لمساءلة أصحاب المصلحة المتعددين يقيس النجاح من حيث أثره لا من حيث نواتجه. ويمكن أن تساعد الشراكات مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء والشباب، في قياس الأثر على أرض الواقع قياسا كافيا. ويمكن أيضا أن يساعد تعزيز التفاعل مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء، ولا سيما في المناطق الحدودية، في ضمان دعم جهود الحماية خلال العمليات الانتقالية.

ويمكن للجنة بناء السلام، وفقا لولايتها، أن تساعد على تحسين العمليات الانتقالية، بوسائل منها تشجيع القيام بالأعمال التحضيرية المبكرة والشاملة للجميع والمعمَّقة لتلك العمليات، وذلك ابتغاء تهيئة ظروف واقعية لإحلال السلام الدائم والتخفيف من خطر عودة نشوب النزاعات. ويمكن للجنة أن تتيح مجالا للاستفادة من آراء السلطات الوطنية والمحلية، والبلدان المشاركة في تقديم التعاون التقني، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وعند الاقتضاء، القطاع الخاص، ولإدماج تحليل تلك الجهات للأولويات والتحديات والمخاطر في المشورة التي تقدمها اللجنة إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء. وهذا أمر يكتسي أهمية خاصة عندما يكون المجلس في المراحل الأولى من تحديد ولايات البعثات. وستواصل اللجنة، في سعيها لتحقيق هذا الهدف، تعميق دراستها للممارسات الجيدة والتوجيهات التي تقدمها البلدان ومنظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة التي تشملها ولايات بناء السلام. وستعزز أيضا المشاركة المجدية للنساء والشباب في سياق العمليات الانتقالية. واللجنة على استعداد أيضا لدعم المجلس في النظر

في العناصر المحددة في البيانين الصادرين عن رئيس مجلس الأمن في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 18 كانون الأول/ديسمبر 2018 (S/PRST/2017/27) و S/PRST/2018/20) المتصلين ببناء السلام والحفاظ عليه، وفي الاحتياجات الانتقالية المحددة في القرارات المواضيعية التي يتخذها مجلس الأمن بشأن عدد من المجالات المتصلة ببناء السلام، مثل سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، عند استعراض ولايات وتشكيل بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة باعتزام المجلس التماس مشورتها أثناء تشكيل البعثات واستعراضها وخفضها.

مشاركة المرأة في بناء السلام

مجالات إحراز التقدم

ما فتئت الأمم المتحدة والدول الأعضاء، منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، تعتمد سياسات وأدوات لضمان إشراك المرأة في جميع عمليات السلام وتعزز تلك السياسات والأدوات، وتعيد تأكيد التزاماتها من خلال العديد من البيانات والقرارات. وقد التزمت كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في الميدان بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني النسائية، حسب الاقتضاء، من أجل الاسترشاد بها في التحليل والتخطيط والبرمجة والتنفيذ والإبلاغ. وقد اضطلع صندوق بناء السلام أيضا بدور هام، حيث قدم في عام 2019 ما نسبته 40 في المائة من جميع استثماراته لدعم الجوانب الجنسانية من بناء السلام، وهي نسبة لم يحققها أي صندوق من صناديق الأمم المتحدة قبله. وفي البلدان التي تعمل فيها لجنة بناء السلام، ما فتئت المنظمات التي تقودها النساء تقوم بدور متزايد الأهمية في تصميم وتنفيذ مبادرات بناء السلام والحفاظ عليه. ففي بوروندي، على سبيل المثال، أُنشئت في عام 2015 شبكة وساطة نسائية بدعم من الصندوق للمساعدة في معالجة التوترات على مستوى المجتمعات المحلية. وفي غينيا – بيساو، عقد المجلس النسائي الغيني، بدعم من الصندوق أيضا، منتديَين وطنيين للنساء والفتيات من أجل السلام، ناقشت فيهما النساء القضايا الملحة التي تؤثر على توطيد السلام في ذلك البلد، وبرهنن على قدرة النساء المحليات على التعبئة لتحقيق أهداف بناء السلام المشتركة ومناصرتها.

وقد التزمت لجنة بناء السلام بتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة في بناء السلام، بما في ذلك دعم توليها دورا قياديا في بناء السلام، وبالتعاون مع منظمات بناء السلام النسائية، وعقد اجتماعات مكرسة، والعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد شكل اعتماد اللجنة لاستراتيجيتها الجنسانية في عام 2016 خطوة إلى الأمام في تعزيز إيلاء مزيد من الاهتمام للبعد الجنساني في بناء السلام، وفي توجيه اللجنة نحو مشاركة أكثر انتظاما مع النساء العاملات في مجال بناء السلام، ولا سيما من منظمات المجتمع المدني، وفي تعزيز العناصر الجنسانية في المشورة التي تسديها اللجنة إلى مجلس الأمن.

التحديات القائمة

لا تزال المرأة تواجه، في سياقات خاصة ببلدان بعينها، التمييز الجنساني والحواجز الهيكلية التي تحول دون تكافؤ الفرص في المشاركة في عمليات صنع القرار وبناء السلام، بما في ذلك في المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها الأمم المتحدة، والنقص الكبير في تمويل المنظمات النسائية. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تُعتبر الأبعاد الجنسانية أمرا ثانويا في حين أنه ينبغي أن تكون جزءً لا يتجزأ من تحليلات النزاعات وعمليات التخطيط التي تصب في استراتيجيات بناء السلام. ويعوق تعريضُ النساء للتهديد والعنف قدرةَ النساء العاملات

في مجال بناء السلام على إنجاز أعمالهن. ومن المهم ضمان ألا تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى عكس التقدم الذي أحرز في المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

التوصيات

يتطلب التغيير الهيكلي تسخير تجارب النساء والفتيات من جميع طبقات المجتمع، بما في ذلك أكثر الفئات تهميشا، لكسر حلقات التنميط الجنساني المترسخ في المجتمعات والثقافات، وتحقيق تحول عن التنفيذ المنعزل للسياسات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وإشراك الشباب في بناء السلام. وينبغي أن تكون المرأة جزءً لا يتجزأ من جهود بناء السلام والحفاظ عليه على جميع مستويات المجتمع، وأن تُشجَّع وتُدعَم المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في العمليات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية ومبادرات بناء السلام. وينبغي دعم العمل الحاسم الذي تقوم به النساء العاملات في مجال بناء السلام على الصعيدين الوطني والمحلي على نحو أفضل بإقامة الشراكات الاستراتيجية وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، حسب الاقتضاء، كما ينبغي اتخاذ خطوات لتيسير تهيئة بيئة آمنة وتمكينية لعمل النساء العاملات في مجال بناء السلام. ويجب على كيانات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد القطري أن تمتثل لالتزامها بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني النسائية بغية الاسترشاد بها في ما تقوم به من تحليل وتخطيط وبرمجة وتنفيذ. وينبغي أيضا أن يكون هناك رصد أكثر انتظاما من جانب الدول الأعضاء لتنفيذ خطط عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن المهم توفير التمويل الكافي لمنظمات وشبكات بناء السلام التي تقودها النساء. وينبغي أن تواصل مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين الخاصة بصندوق بناء السلام النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال تقديم الدعم المحدد الأهداف إلى النساء العاملات في مجال بناء السلام، وينبغي لأصحاب المصلحة الآخرين أن يفوا بالتزاماتهم الخاصة. وينبغي أن يولَى في بذل الجهود الرامية إلى معالجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على بناء السلام الاعتبارُ الواجب لحماية حقوق المرأة وتمكينها.

وتلتزم اللجنة بتعزيز تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية، بإشراك النساء وممثلي المنظمات النسائية في اجتماعاتها على نحو أكثر انتظاما، وبإدماج الأبعاد الجنسانية لبناء السلام في أنشطتها القطرية والإقليمية وفي ما تقدمه من تحليلات وتسديه من مشورة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولا سيما أثناء استعراض ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، حسب الاقتضاء. وستدعم اللجنة أيضا، في إطار تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية، وضع واعتماد وإنفاذ أطر قانونية تحظر العنف العائلي والعنف الجنسي والجنساني عموما، وتنهي الإفلات من العقاب على هذا العنف. وتستكشف اللجنة حاليا سبلا لتعزيز المزيد من المساءلة عن تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية، بما يشمل استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لتتبع التقدم المحرز في شتى مجالات بناء السلام التي تعنيها. وينبغي لمكتب دعم بناء السلام أن يواصل، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، استكشاف سبل تحسين تقييم رسائل النساء العاملات في مجال بناء السلام في الميدان، بوسائل منها تجميع الممارسات الجيدة وتبادلها مع الدول الأعضاء في لجنة بناء السلام على أساس منتظم.

بناء المؤسسات

مجالات إحراز التقدم

يشمل بناء المؤسسات طائفة واسعة من المؤسسات، بما في ذلك النظم الأمنية والقضائية، والنظم الاقتصادية والاجتماعية التي تمكّن من تقديم الخدمات على الصعيدين الوطني والمحلي. والنجاح في بناء المؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي، في إطار سيادة القانون، وتقوية تلك المؤسسات يساعدان على الحد من الهشاشة وحماية الناس وتمكينهم وبناء الثقة. وبدعم من صندوق بناء السلام، وعلى أساس تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني، يساهم أصحاب المصلحة الوطنيون والمحليون في تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية، بما يشمل دعم الأمم المتحدة للجهود الوطنية الرامية إلى بناء مؤسسات أمنية فعالة ومسؤولة في بوركينا فاسو وغامبيا. وقد اضطلعت هذه الجهود بدور هام في التصدي للنزاعات، وفي دعم عمليات الانتقال السياسي وتعزيز الاستقرار.

وما فتئت لجنة بناء السلام، من جانبها، تعزز دورها الاستشاري ودورها كصلة وصل ودورها في تنظيم الاجتماعات دعما لجهود بناء المؤسسات التي يُتولَّى زمام المبادرة والقيادة فيها على الصعيد الوطني، وذلك في البلدان التي تعمل فيها اللجنة. وقد ركزت اللجنة على بناء القدرات وتبادل الممارسات الجيدة مع الحكومات والسلطات الوطنية المعنية.

التحديات القائمة

تتعقَّد، من جراء جائحة كوفيد-19، التحدياتُ المستمرة التي تواجه بناء مؤسسات قادرة على الصمود وشمول الجميع والاستجابة، وهو ما يشكل مخاطر كبيرة على مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس في جميع أنحاء العالم. ومن شأن الجائحة أن تقوض التماسك الاجتماعي، وتجهد قدرة مؤسسات الحوكمة، وتفاقم مخاطر عدم الاستقرار، وتزيد من حدة التوترات الكامنة. وقد أبرزت أزمة كوفيد-19 أهمية التمويل الطويل الأجل والدعم التقني لتقوية المؤسسات العامة. ولا بد أن يسهم دعم بناء المؤسسات في تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بطريقة متكاملة ومتوازنة وغير قابلة للتجزئة. ومن الجدير بالذكر، على سبيل المثال، أن 18 في المائة فقط من جميع البلدان المتضررة من النزاعات تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الغايات المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة، المتصلة بالاحتياجات الأساسية غير الملبّاة.

وما زالت ثمة مشكلة تكمن في الافتقار إلى التنسيق بين شتى الشركاء الدوليين في الميدان الذين يعملون على تنمية قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية. وداخل الأمم المتحدة، لا تزال هناك فجوات بين تحديد الأهداف السياسية والبرنامجية والتصميم الفعلي للبرامج الخاصة بسياقات محددة، التي يمكنها أن تستجيب بفعالية للأولويات والأهداف المحددة وطنيا ولنتائج عمليات تحليل النزاعات وتقييم الاحتياجات، وتوفير الموارد لتلك البرامج وتنفيذها. ومما يزيد من تعقيد هذا الأمر كون التمويل المستدام لبناء السلام لا يزال يشكل تحديا على المدى الطويل، بما في ذلك في مجال بناء المؤسسات.

التوصيات

يتعين أن تتضافر جهود النظام المتعدد الأطراف لتقديم الدعم التقني لبناء مؤسسات أقوى وسهلة التكيف وشاملة للجميع وقادرة على الاستجابة. وقد ازدادت الحاجة إلى ذلك بسبب جائحة كوفيد-19، وهو

ما يستدعي استجابة عالمية فعالة لإعادة البناء بشكل أفضل. وهذا أمر يكتسي أهمية خاصة في سياقات التضرر من النزاعات التي تتسم فيها قدرات الدولة بالضعف، والتي غالبا ما لا تُمنح فيها الأولوية للاستثمارات الاجتماعية – الاقتصادية. وينبغي، حيثما صدر تكليف بذلك، أن تُعطى بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الوسائل اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتصلة ببناء السلام، التي تروم دعم بناء المؤسسات والقدرات الوطنية والمحلية. ومن أولويات تعزيز الثقة بين الشعوب والدول بناءُ مؤسسات وطنية ومحلية لتقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه والصرف الصحي؛ والنظم الأمنية ونظم إنفاذ القانون والعدالة؛ ومؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية الفعالة والخاضعة للمساءلة؛ وجمع الضرائب. وتضطلع لجنة بناء السلام بدور حيوي في تعزيز التوازن بين التصدي للتحديات الفورية وضمان توافر الدعم التقني والمالي على المدى الطويل.

وتتطلب جهود بناء المؤسسات التي يُتولَّى زمام المبادرة فيها على الصعيد الوطني، أن يُقَّدم، عند الطلب، دعم تقني من طائفة متنوعة من كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين من ذوي الخبرة والتجربة في المجالات التي تعني كل مؤسسة. وينبغي تنسيق هذا الدعم الخارجي واتساقه لتحقيق أفضل النتائج. ومن المهم مواصلة الاستثمار في البرمجة عبر الحدود والبرمجة الإقليمية، وفي البرامج الرامية إلى بناء وتعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية وتنمية القدرات البشرية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل العمل على سد الفجوة بين أهداف السياسات وتصميم البرامج، التي تعوق المشاركة المتسقة والمتواصلة والقائمة على إحداث التأثير على نطاق المنظومة دعما لبناء المؤسسات الوطنية. ويمكن للجنة بناء السلام، من خلال دورها الاستشاري ودورها كصلة وصل، وبتسخير ما هو مخوَّل لها من صلاحية تنظيم الاجتماعات لإشراك الجهات الفاعلة المعنية في الأمر، أن تعزز اتباع نهج أكثر توازنا للأمم المتحدة لدعم جهود بناء المؤسسات التي يُتولَّى زمام المبادرة فيها وطنيا على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع أخذ الممارسات الجيدة ومعايير الأمم المتحدة وسياساتها في شتى مجالات بناء السلام في الحسبان. وفي أعقاب عمليات إصلاح الأمم المتحدة ذات الصلة، ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان تزويد الوجود الميداني للأمم المتحدة بكل ما يلزمه من خبرات للمساعدة على بناء مؤسسات أقوى بطريقة متسقة. ويمكن للجنة أن تتبادل بصورة أكثر انتظاما أفضل الممارسات في مجال بناء المؤسسات.

دعم بناء السلام والحفاظ عليه على نطاق المنظومة

مجالات إحراز التقدم

لقد أحرزت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تقدما في مواءمة استراتيجياتها القطرية مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز صندوق بناء السلام المزيد من الاتساق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما عبر الحدود. وتبذل كيانات الأمم المتحدة أيضا جهودا لدراسة مساهماتها في بناء السلام والحفاظ عليه في إطار ولاياتها، حيث قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الخصوص بوضع إطار عمل مؤسسي جديد لدعم الحفاظ على السلام في سياق خطة عام 2030. وتتخذ جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية خطوات أيضا لتعزيز التحليل المشترك والمتكامل لبناء السلام، المستقى من الميدان، بما يشمل وجود ملاك موسَّع من المستشارين والأخصائيين الإقليميين في مجال السلام والتنمية، بحيث يكون ذلك التحليل أداة هامة لإضفاء الطابع المؤسسي على النُّهج والاستراتيجيات الجامعة والمتداخلة لبناء السلام.

التحديات القائمة

من السابق لأوانه الوقوف على أثر إصلاحات الأمم المتحدة هذه على أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتأثيرها الشامل على الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه في الميدان. وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن هناك مقاييس لتتبع الأداء والأثر على الصعيد القطري أو تتبع مدى تعزيز الأطر المشتركة الجديدة للتقييم القطري والتعاون لنُهج بناء السلام.

ولا يزال الافتقار إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لأنشطة بناء السلام يشكل تحديا أمام المزيد من النُّهج الموحدة للأمم المتحدة في الميدان. وفي حين أن المشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام تشمل الآن مجموعة واسعة من كيانات الأمم المتحدة العاملة بشكل مشترك في الميدان من أجل التصدي لمخاطر النزاعات، فإن أنشطة بناء السلام لا تزال تعاني من نقص التمويل. ولا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لجعل بناء السلام في صميم أنشطة الأمم المتحدة في الميدان.

التوصيات

إقرارا بأن اتباع الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية المعنية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لنهج متكامل ومتماسك، بما يتفق مع ولاية كل منها ومع الميثاق، أمرٌ بالغُ الأهمية لبناء السلام والحفاظ عليه ولازمٌ لزيادة احترام حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب، وتوطيد سيادة القانون، والقضاء على الفقر، وبناء المؤسسات، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان المتضررة من النزاعات، من المهم مواصلة تقديم الدعم الشامل لكل الركائز لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في الميدان، مع الاعتراف بأن لكل ركيزة قيمتها الأصيلة وولايتها المميَّزة. وفي هذا الصدد، يقوم مكتب دعم بناء السلام بدور هام في دعم التفاعل المؤثّر بين كيانات الأمم المتحدة المعنية. ولا غنى عن دور المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وعن التحديد الواضح للمسؤوليات وطرائق التنسيق بين شتى كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان في المنطقة نفسها. ويتيح الاستعراض الشامل القادم للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الذي سيوجه الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فرصة أخرى لمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق في الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للولايات. ويمكن أن يقوم هيكل بناء السلام بدور أكبر في تقديم نظرة متعمّقة قيّمة لأسباب النزاعات، بما في ذلك التهديدات التي يشكلها خطاب الكراهية وكره الأجانب، والسبل الممكنة للتصدي لها.

وعلى الصعيد القطري، يلزم القيام بالمزيد من العمل للانخراط في جهود الأمم المتحدة في الميدان. وينبغي أن تكون عملية التقييم القطري المشترك مدفوعة بأهداف استراتيجية مشتركة، بدلا من مجرد إدراج أنشطة متباينة في مصفوفة موحدة. ومستقبلا، سيكون من المهم متابعة ما إذا كان تحسين جهود التحليل والتخطيط قد عزز قدرة المنظومة على الإنجاز على أرض الواقع، ومتابعة كيفية هذا التحسين. ويمكن للجنة بناء السلام أن تكون جهة منظمة لهذه المناقشات ومنبرا لها. وتعزيز دور اللجنة باعتبارها صلة وصل مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوسائل تشمل تعيين منسقين غير رسميين للجنة بناء السلام لكل من هذه الهيئات، على غرار المنسق غير الرسمي بين مجلس الأمن واللجنة، يمكن أن يساعد في دعم هذه الجهود.

التمويل

مجالات إحراز التقدم

تشارك جهات فاعلة شتى في الأنشطة التنفيذية المتصلة ببناء السلام والحفاظ عليه، مستفيدة من مصادر تمويل متنوعة، بما في ذلك الجهات المانحة على الصعيد الثنائي، وصناديق الأمم المتحدة الاستئمانية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والهبات. وينبغي أن يكون الهدف المتوخى هو زيادة المبلغ الإجمالي للموارد المالية وتحقيق الكفاءة في إنفاقها إلى أقصى حد ممكن. وقد أثبت صندوق بناء السلام أنه أداة لا غنى عنها لدعم جهود الأمم المتحدة المعززة فيما يتعلق ببناء السلام والحفاظ عليه. وفي ظل الدعم الذي يُقدم، في الوقت المناسب وعلى نحو يراعي المخاطر، للجهود التي تقودها البلدان لبناء السلام والحفاظ عليه، دأب الصندوق على تشجيع تقديم الأمم المتحدة المساعدة في الميدان بشكل متسق ومتكامل ومتصدّ للنزاعات. وفي الآونة الأخيرة، أدخل الصندوق تعديلات في أوانها، بحيث يراعي في برامجه المخاطر الجديدة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وقد شرع أيضا في تجريب نُهج جديدة لاستكشاف مصادرَ للتمويل الابتكاري. فعلى سبيل المثال، يدعم مشروع خاص بالصندوق في كولومبيا سبعة استثمارات للقطاع الخاص في المناطق المتضررة من النزاع من خلال آليات تمويل مختلط تشمل الائتمانات والضمانات. ويواصل الصندوق استكشاف مصادر التمويل غير التقليدية كوسيلة لتنويع مصادر التمويل وتوسيع نطاق الشراكات.

وواصلت لجنة بناء السلام المساعدة في تعبئة الموارد لأولويات بناء السلام في سياقات مختلفة في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، عقب اجتماع بشأن بوركينا فاسو عُقد في آذار/مارس 2020، عملت اللجنة بنشاط على تتبع الالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف دعما لخطة العمل الحكومية ذات الأولوية (*مصفوفة الإجراءات ذات الأولوية*)، بتكلفة تقديرية بلغت 684 783 202 دولارا. وفي الآونة الأخيرة، عدلت اللجنة خطة عملها لكي تدرس بصورة منهجية تبعات كوفيد-19 على بناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات، والسبل التي يمكن بها للنظام المتعدد الأطراف أن يساعد على كفالة التصدي للجائحة على نحو يراعي ظروف النزاع.

التحديات القائمة

يعاني بناء السلام حاليا من نقص في التمويل؛ ومن عدم إمكانية التنبؤ بتمويل بناء السلام وافتقاره إلى نهج مستدام؛ ومن الحاجة المطردة إلى زيادة التنسيق. ولا يزال تمويل أنشطة بناء السلام غير كاف ويعتمد اعتمادا كبيرا على مجموعة صغيرة من الجهات المانحة التقليدية لتقديم التبرعات والتمويل من خارج الميزانية. ويكتسي توسيع قاعدة الجهات المانحة وتنويعها أهمية كبرى. وعلى الرغم من المساهمات الهامة من عدة دول أعضاء، بما في ذلك بعض الشركاء الجدد، ونمو المساهمات المتعددة السنوات، فإن تمويل أنشطة بناء السلام لا يزال محدودا، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى صندوق بناء السلام، وهو ما يقصُر دون تلبية الطلب الحالي ويظل بعيدا عن بلوغ الهدف الذي حدده الأمين العام، وهو 500 مليون دولار سنويا. وهناك مخاوف من أن يؤدي الانكماش الاقتصادي العالمي بسبب كوفيد-19 إلى زيادة تقويض الجهود الرامية إلى تعبئة التمويل للصندوق، مع أن الطلب على ما يقدمه من دعم تمويلي يتجاوز قدراته أصلا. ويمكن للدول الأعضاء أن تواصل النظر بصورة جماعية في مقترحات الأمين العام بشأن ضمان التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لأنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، بما في ذلك مواصلة

استكشاف التمويل الابتكاري. وقد يعوق الافتقار إلى تمويل بناء السلام الجهودَ التي تبذلها البلدان المتضررة من النزاعات ابتغاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن المهم تمويل منظمات بناء السلام التي تقودها النساء والشباب، ولا سيما على الصعيد المحلي وعلى مستوى القاعدة الشعبية، على نحو ما أشارت إليه لجنة بناء السلام أيضا في مشورتها إلى مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2019، وبشأن الشباب والسلام والأمن في عام 2020.

التوصيات

ينبغي أن تظل الدول الأعضاء ملتزمة بضمان التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لجهود بناء السلام، وينبغي توسيع قاعدة الجهات المانحة لبناء السلام وتنويعها. ومن المهم أيضا تزويد بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بالوسائل اللازمة لتنفيذ الأنشطة الحاسمة المتصلة ببناء السلام التي تضطلع بها، حيثما صدر بها تكليف. وينبغي زيادة تشجيع المساعدة المقدَّمة من الشركاء الدوليين، وكذلك من القطاع الخاص، حيثما يكون ذلك مناسبا. ولا تزال زيادة المساهمات في صندوق بناء السلام هدفا حاسما، مع مواصلة تعزيز المساءلة والشفافية، ويمكن للدول الأعضاء التي لم تقدم مساهمات للصندوق أن تنظر في القيام بذلك. ويتعين على الدول الأعضاء أن تواصل مناقشة الخيارات التي صاغها الأمين العام لكفالة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لأنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وينبغي مواصلة استكشاف التمويل الابتكاري للصندوق، الذي يمكن أن يحافظ على مرونته وسرعة استجابته، بما يشمل خيارات التمويل المختلط كوسيلة لتعبئة رأس المال الخاص. وتشجَّع الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز جهودها المتعلقة بالترويج لأثر تمويل بناء السلام وفوائده وآثاره المضاعفة.

وفي إطار السعي إلى تمويل جهود بناء السلام تمويلا كافيا ومستداما ويمكن التنبؤ به، يمكن للدول الأعضاء أن تدرس خيارات إضافية للحد من تجزئة شتى الصناديق بغية زيادة الكفاءة في استخدام أموال بناء السلام في السياق الأوسع نطاقا، وذلك بالتعاون مع الحكومات المضيفة والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي. وينبغي تجميع تدفقات التمويل بروح "المنح الرشيد لبناء السلام" من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق، ويمكن تتبع تمويل أنشطة بناء السلام بصورة أكثر انتظاما. وينبغي مواصلة استكشاف إمكانيات التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، علاوة على شتى الصناديق المتصلة ببناء السلام. ويمكن أن يساعد تنويع المساعدة الدولية في التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون التجاريون الذين قد يكونون مترددين في الاستثمار في السياقات المتضررة من النزاعات، وذلك بغية تعبئة مصادر جديدة للتمويل.

ويظل التمويل لدعم المشاركة المجدية للمجتمع المدني، ولا سيما منظمات بناء السلام التي تقودها النساء والشباب، حسب الاقتضاء، أمرا مهما، وذلك وفقا للأولويات الوطنية لبناء السلام.

الشراكات

مجالات إحراز التقدم

لقد كُثفت في السنوات القليلة الماضية المساعي من أجل إقامة شراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. واستنادا إلى البيان المشترك للجنة بناء السلام والبنك الدولي في عام 2017، ركزت الأمم المتحدة والبنك

الدولي بشكل استراتيجي أكبر على دعم الشراكات الميدانية في البلدان المتضررة من النزاعات، ولا سيما في بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد نُشرت في عام 2018 دراسة مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي معنونة "سبل السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة"، وفي عام 2019 اتخذ البنك الدولي خطوات لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركته في بناء السلام من خلال استراتيجيته الجديدة المتعلقة بالهشاشة والنزاع والعنف. وساعد صندوق بناء السلام أيضا على تعزيز الشراكات على أرض الواقع على أساس تبادل البيانات والتحليل والتعاون الميداني. وتصديا للآثار المحتملة لجائحة كوفيد-19 على بناء السلام، أنشأ الصندوق آلية سريعة لدعم التحليل المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي للمخاطر في الوقت المناسب. ولهذا الجهد المشترك أهمية خاصة في هذا الصدد.

وإن تنشيط سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع خطوة هامة نحو تولي زمام الأمور في بناء السلام والحفاظ عليه بشكل فعال على الصعيد القاري، في حين أن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن ومذكرة التفاهم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن دعم بناء السلام ما زالا أداتين هامتين للتنسيق وللدعم المتسق الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي. وكون أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الجديدة لصندوق بناء السلام للفترة 2020-2024 هو تعزيز التعاون الاستراتيجي للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في مجال بناء السلام والحفاظ عليه، حسب الاقتضاء، يجعل ذلك الهدف تطورا من التطورات المفيدة. وبالإضافة إلى ذلك، أثبت التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية أنه مفيد بشكل خاص، بما في ذلك دعم بوركينا فاسو، التي أقيمت فيها، بناء على طلب الحكومة، شراكة فعالة بين الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي تدعم الأولويات التي يُتولى زمام المبادرة فيها وطنيا، وذلك في المناطق الأكثر تضررا من انعدام الأمن. وفي غامبيا، أنشأت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فريقا استشاريا دوليا بدعم من صندوق بناء السلام لتنسيق المساعدة المقدَّمة لإصلاح قطاع الأمن. وتقدم لجنة بناء السلام أيضا الدعم للشراكات الاستراتيجية لبناء السلام، بما في ذلك من خلال تعزيز المشاركة مع البنك الدولي، والتشارك مؤخرا مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالإضافة إلى تعزيز مشاركتها الحالية مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالشراكات مع المجتمع المدني، فإن قيام الأمم المتحدة بوضع مبادئ توجيهية لإشراك المجتمعات المحلية على نطاق المنظومة خطوة إيجابية ستساعد المنظمة على التفاعل بطريقة أكثر انتظاما مع المنظمات المحلية لبناء السلام، بالتنسيق مع السلطات الوطنية، التي تشكل جهات فاعلة أساسية في إنجاح عمليات بناء السلام.

التحديات القائمة

ثمة مجال لمواصلة تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية بغية زيادة الدعم المقدَّم للجهود الوطنية لبناء السلام، بما في ذلك على الصعيد المحلي. وفي حين أن هناك اعترافا واسعا بأن أكثر الشراكات فعالية هي الشراكات التي تقام محليا مع بناة السلام الوطنيين، فإن هناك

فجوة بين الخطاب والممارسة. ومن المهم أن تعطي منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الأولوية لتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني ولتنمية القدرات الوطنية والمحلية في البلدان المتضررة من النزاعات.

وفي حين تواصل الأمم المتحدة والبنك الدولي تفعيل شراكتهما لعام 2017، ينبغي أن تلتزم التقييمات المشتركة للبرمجة وبناء السلام بأولويات بناء السلام والتنمية المحددة وطنيا، علاوة على الالتزامات والمصطلحات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في المناقشات المتعددة الأطراف.

التوصيات

ينبغي زيادة تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة الوطنيين، والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة على الصعيد الثنائي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، حيثما يكون ذلك مناسبا، من أجل المضي في تعزيز التكامل والاتساق بين شتى الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية دعما لأولويات بناء السلام المحددة وطنيا. ومن المهم تحديد السبل العملية لتعزيز أوجه التآزر والتكامل بين مختلف الآليات المالية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتحويل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة من أجل السلام والأمن إلى إجراءات مشتركة ومنسقة ومتسقة. وفي هذا الصدد، من المهم تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة ومركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، التي تعترف بها أجهزة السياسة العامة التابعة للاتحاد الأفريقي بوصفها أداة رئيسية لدعم تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني لبناء السلام ودعم جهوده في القارة. وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي، بغية التعجيل بتنفيذ أولويات التنمية وبناء السلام في أفريقيا. وستساعد لجنة بناء السلام على تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز دورها كصلة وصل ودورها في تنظيم الاجتماعات.

وثمة حاجة إلى النظر في سبل الإدماج المجدي للتوصيات ونقاط العمل الواردة في الأطر والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة في المسائل المتعلقة ببناء السلام، وذلك من أجل تجنب ازدواجية العمل وتعزيز تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني وتحقيق اتساق العمل، مع مراعاة سياق كل بلد على حدة. ويتسم إدماج المنظورات الإقليمية، حسب الاقتضاء، ومراعاة التنوع الإقليمي وضمان التوازن الإقليمي في عمل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بأهمية حاسمة. وهناك مجال لمواصلة استكشاف سبل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق بناء السلام والحفاظ عليه.

ومن المهم أيضا إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية، حيثما يكون ذلك مناسبا، بوصفهم شركاء في بناء السلام والحفاظ عليه. وبما يتجاوز اعتبار القطاع الخاص مصدرا لتمويل بناء السلام، يمكن اعتباره أيضا شريكا في البلدان المتضررة من النزاعات، أي شريكا يمكن أن يدعم إجراءات تنظيم المشاريع في المجتمعات المحلية ويقود الجهود نحو تجسيد رؤية مشتركة للمجتمع.

وهناك مجال لمواصلة تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية بين الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين، بهدف زيادة الدعم المقدَّم لجهود بناء السلام على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك المشاركة المجدية للمنظمات التي تقودها النساء والشباب. ويمكن لصندوق بناء السلام أن يعطي الأولوية للمشاريع الابتكارية والمحددة الأهداف لتشجيع المجتمعات المحلية على الصمود والتماسك الاجتماعي، بما يشمل مكافحة العنف العائلي والعنف الجنساني وخطاب الكراهية وكره الأجانب.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة على أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن وإصدارها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة والمجلس.

(توقيع) مارك – أندريه **بلانشار**
الرئيس
لجنة بناء السلام